بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

دور القوى الاجتماعية فى ترشيد استخدام موارد المجتمع

(دراسة مقارنة لجمعيات ذات تمويل محلى وأخرى ذات تمويل أجنبى)

رسالة مقدمة من الطالبة

رانيا رفعت محمود رمضان

ليسانس آداب (علم الاجتماع) ــ كلية الآداب ــ جامعة عين شمس ــ ١٩٩٩

ماجستير فى العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢٠

صفحة الموافقة على الرسالة

دور القوى الاجتماعية فى ترشيد استخدام موارد المجتمع

(دراسة مقارنة لجمعيات ذات تمويل محلى وأخرى ذات تمويل أجنبى)

رسالة مقدمة من الطالبة

رانيا رفعت محمود رمضان

ليسانس آداب (علم الاجتماع) ــ كلية الآداب ــ جامعة عين شمس ــ ١٩٩٩

ماجستير فى العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/إجلال إسماعيل حلمي

أستاذ علم الاجتماع ــ كلية الآداب

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/مصطفى إبراهيم عوض

أستاذ الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع بقسم العلوم الإنسانية البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٣ – ا.د/مصطفى محمد الحسينى النجار

أستاذ خدمة الفرد ــ كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

٤ – ا.د/عبد النبي أحمد خاطر

أستاذ تنظيم المجتمع ــ المعهد العالي الخدمة الاجتماعية ــ القاهرة

٢٠٢٠

دور القوى الاجتماعية فى ترشيد استخدام موارد المجتمع

(دراسة مقارنة لجمعيات ذات تمويل محلى وأخرى ذات تمويل أجنبى)

رسالة مقدمة من الطالبة

رانيا رفعت محمود رمضان

ليسانس آداب (علم الاجتماع) ــ كلية الآداب ــ جامعة عين شمس ــ ١٩٩٩

ماجستير فى العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

تحت إشراف :-

١- ا.د/إجلال إسماعيل حلمي

أستاذ علم الاجتماع ــ كلية الآداب

جامعة عين شمس

٢- ا.د/مصطفى محمد الحسينى النجار

أستاذ خدمة الفرد ــ كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢٠

موافقة مجلس المعهد / /٢٠٢٠ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠٢٠

٢٠٢٠

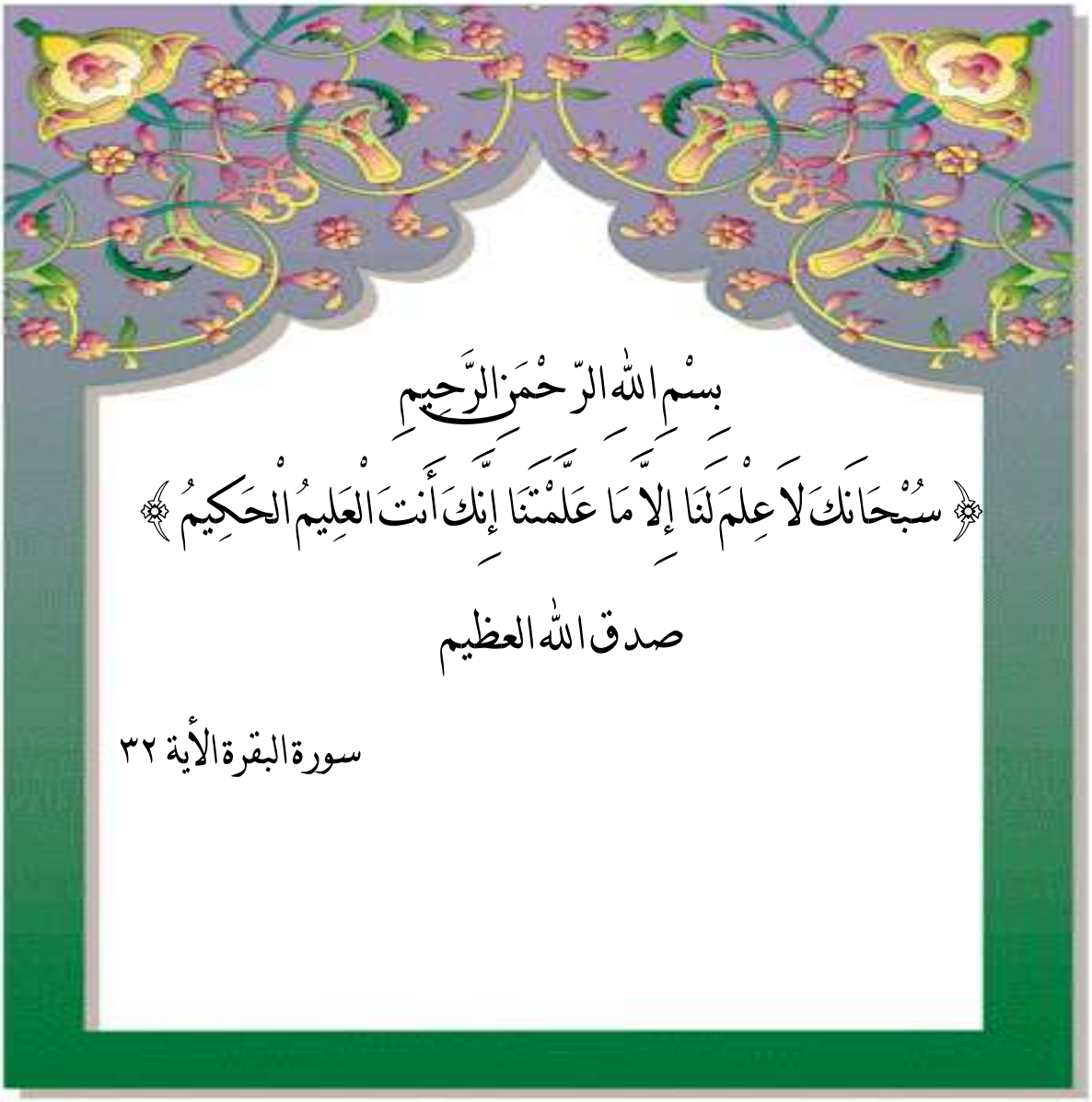

بسم الله الرّحمن الرّحيم

﴿ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الأية ٣٢

الإهـــــــداء

إلى معلم البشرية ومنقذها إلى رسول الله الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم

إلى روح والدي الغالية رحمة الله عليه

إلى نبع النور والجنان الذي أضاء دربي على الدوام ... والدتي الحبيبة

إلى أساتذتي الأفاضل الذين وصعوني على جادة الطريق نحو العلم والعمل والرقي

إلى طلبة العلم والباحثين ورواد الفكر والمعرفة

إليكم جميعاً أهدى لكم هذا الجهد المتواضع

سائلة الله عز وجل أن ينفع به ويجعله في ميزان حسناتنا

الشــكر والتقديــر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المعلم الأول سيد الأولين والآخرين سيدما محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

بداية لا يسعنى إلا أن أشكر الله(عز وجل) الذي ألهمنى بأن الدراسة والعمل هما مصدر الإنسان المؤمن، فله الحمد وجزيل الشكر على فضله وإنعامه على، ثم الشكر موصول لأهل الفضل اعترافاً وتقديرا جهدهم وسعيهم.

ومن ثم أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى مشرفى الأول الدكتورة الفاضلة/ إجلال إسماعيل حلمي ، التي ساندتنى ولم تأل جهداً في تقديم العون والمساعدة في في هذه الرسالة، وذلك بخروج البحث على صورته النهائية، فلها مني كل شكر وعرفان وتقدير،،

والشكر أيضا موصول إلى أستاذى ومشرفي الثاني الدكتور الفاضل/ مصطفي محمد الحسيني النجار الذي ساندني وأثرنى بتوجيهاته وملاحظاته البناءة في هذا البحث وقدم لى النصح وتشرفت بإشرافه على رسالتي له منى كل شكر وتقدير

كما لا أنسى أن أشكر لجنة المناقشة على تفضلها بالإشراف على الرسالة

وأخيرا أتقدم بآيات الشكر والامتنان لكل من أسدى لى نصيحة أو قدم لى معلومة تخص بحثى،، وكل من ساندنى، ووقف معى، ورعاني بعلمه، ونصحه وإرشاده.

الباحثة

المستخلص

رغم تعدد النظريات التى تفسر نشأة المنظمات غير الحكومية إلا أنها فى الوقت الراهن تقوم بدور تنموى في المجتمعات، دور يتعاظم يوما بعد يوم، فقد اكتسبت المنظمات غير الحكومية خاصة الجمعيات الأهلية مصداقية وشرعية مع الضغوط التى تعانى منها الميزانيات الحكومية، حيث أنها أصبحت الوريث الشرعى لكثير من مسئوليات الحكومة التقليدية، مما شجع معظم الدول النامية لإفساح الطريق للجمعيات الأهلية لكى تلعب دوراً هاماً كشريك فى عملية تنمية موارد المجتمع .

ومن هنا تأتى أهمية هذه المنظمات، خاصة في المجتمع المصري، سواء من خلال ما تقوم به من أنشطة أو ما تتبناه من قيم، ومن ثم تعمل على استغلال وتنمية موارد المجتمع التى قد تكون معطلة لسبب أو لأخر، وبالتالى تساهم فى تحديث هذه المجتمعات.

وقد هدفت الدراسة للتعرف على دور الجمعيات الأهلية في ترشيد استخدام موارد المجتمع المحلي في جمهورية مصر العربية، والكشف عن المعوقات التي تحد من دور القوى الاجتماعية في المجتمع المصري من تأدية رسالتها، وكذلك التعرف إلى دور القوى الاجتماعية وخاصة الجمعيات الأهلية المحلية وكذلك الأجنبية التي لها أفرع في مصر في نشر تنمية موارد المجتمع المصري، إلى جانب ذلك هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية المتمثلة في المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية المتخصصة للعمل الاجتماعي في إطار تنظيم وترشيد استخدام موارد المجتمع. ومحاولة تفعيل الاتجاهات الحديثة في إدارة القوى الاجتماعية في المجتمع المصري لتنمية قدراتها خاصة المالية والبشرية حتى تؤدي دورها كشريك فعال في مجال التنمية المحلية لموارد المجتمع.

حيث قامت هذه الدراسة على فروض مفادها أن هناك علاقة بين الأنظمة المطبقة وفعالية الهيكل الوظيفي، وطبيعة المجال التي تعمل به الجمعيات الأهلية، وبيان مدى فعالية تنفيذ أهداف الجمعيات الأهلية نحو ترشيد استخدام موارد المجتمع. وجمعت الدراسة بين المنهج الاستقرائي والمسح الاجتماعي لعينة من الجمعيات الأهلية ذات التمويل المحلي وعينة أخرى ذات تمويل أجنبي ومقرها في مصر، وذلك بالتطبيق على عينة تم اختيارها بطريقة عمدية من العينة المستهدفة وهى المدراء والعاملين في الإدارات والأقسام المسئولة عن إدارة وتنظيم وترشيد استخدام موارد المجتمع في المنظمات الأهلية، وكذلك عينة مستهدفة اختيرت بطريقة عشوائية من المستفيدين المقيدين في الجمعية عينة الدراسة. وقد تم تطبيق الاستمارة على عينة الدراسة التي

بلغت (١٥١) مفردة موزعة (١٣١) مفردة بنسبة (٨٦.٦%) لعينة الجمعيات ذات التمويل المحلي، مقابل (٢٠) مفردة بنسبة (١٣.٢%) لعينة الجمعيات ذات التمويل الأجنبي ، واستعانت الدراسة بنظرية (البنائية الوظيفية) Functionalism حيث ترى الباحثة أن البنائية الوظيفية هي التى تتفق مع أهداف الرسالة وأهميتها في تحقيق هدف أساسي مؤداه (رصد دور القوى الاجتماعية في ترشيد استخدام موارد المجتمع والنهوض به، كذلك أهمية الدراسة تكمن في أنها تبحث عن المشاركة المجتمعية للقوى الاجتماعية في المجتمع المصري في تنظيم وتنمية موارد المجتمع حيث يعتبر العنصر البشري هو المحور الأساسي في العملية التنموية .

لذلك ترى الباحثه أن المسلمات التى ترتكز عليها النظرية الوظيفية تعتمد على تحليل بنية المجتمع بوصفه نسق يضم وحدات أو أجزاء مختلفة تؤدي إلى وظائف متباينه لذلك فإن لكل تنظيم أو فعل له دور في المجتمع ووظيفة معينة تخدم الهدف الأساسي وهي (تلبية حاجات المجتمع) وكان هذا هو التوجه الفكري للدراسة وهو العمل على تنمية وترشيد استخدام موارد المجتمع وتحقيق أهدافه .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: للجمعيات الأهلية دور فاعل في تنمية قدرات وموارد المجتمع المحلي وأفراده، كلما زادت الموارد المالية للجمعيات الأهلية زادت وتحسنت الخدمات المقدمة، وأثبتت الدراسة أن الجمعيات الأهلية لديها القدرة على أن تلبي احتياجات المجتمع وخاصة لدى الفئات الأكثر فقراً ويتضح ذلك من خلال نتائج استبيان المستفيدين من نشاطات الجمعية لعينة منظمات ذات تمويل محلي أن الموافقة على مجالات استفادة المواطنين المستهدفين كانت بنسبة (٦٦.٦٦%). كما أوضحت النتائج أهمية تطبيق أنظمة إدارية حديثة في المنظمات الأهلية لكل من عينة منظمات ذات التمويل المحلي وعينة المنظمات ذات التمويل الأجنبي.

وتوصي الدراسة بضرورة دعم الجمعيات الأهلية بالمنح الحكومية لتفعيل دورها نحو تنمية موارد المجتمع، وتدعيم العلاقة بين الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، ونشر ثقافة التطوع لدى المجتمع المصري.

ملخص الدراسة

مقدمة:

إن المجتمعات عامة ترى ضرورة حماية مواردها بأى ثمن، وعلى هذا توجد مئات المنظمات والجمعيات الدولية والإقليمية والوطنية التي تعمل جاهدة لتنمية موارد المجتمع بكافة أنواعها، وتسمى أيضا بمصطلح منظمات المجتمع المدني، وهذه المنظمات تسمى القوى الاجتماعية، والتي تشمل المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية (الجمعيات الأهلية).

فمع التطورات الحديثة في المجتمعات اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً وثقافياً، واتجاها إلى عالمية الديمقراطية ورفع يد الدولة عن تقديم الكثير من الخدمات لتغير دورها، وانتقال مسئولياتها الإنتاجية والخدمية إلى المجتمع، الأمر الذي تطلب تدخل القوى المجتمعية (الجمعيات الأهلية) في مليء هذه الفجوة، والقيام بدورها التعليمي والاجتماعي والصحي والبيئي، وغيرها، فهناك من منظمات القوى الاجتماعية التي تعمل جاهدة على تنمية المجتمع بكافة موارده، فالمجتمع المدني هو تضامن اجتماعي يشمل الجميع، ويكون للدولة والجهاز التشريعي فيها باصدار القوانين التي تحدد العلاقة بين هذه المنظمات والدولة.

ومع وجود العديد من الجمعيات الأهلية المحلية التي تعمل على تنمية موارد المجتمع في مصر، فهناك المنظمات الدولية ذات التمويل الأجنبي ومقرها في مصر والتي تعمل على تخفيف حدة الفقر من منطلق أن الفقر لا يرجع دائماً إلى انخفاض الدخل، ولكن إلى تغيرات مجتمعية ترتبط بموارد المجتمع سواء الموارد العينية أم الموارد النقدية أو الموارد البشرية، من حيث مستوى التعليم، واستراتيجيات التنمية، ووضع المرأة في المجتمع وعوامل بيئية وصحية وثقافية، واعترافاً من الدولة بالدور الفعال الذي تقوم به الجمعيات الأهلية، تحديداً في معالجة بعض مشكلات المجتمع والعمل على دفع القطاع الأهلي لتبني قضايا اجتماعية منها: الفقر والبطالة والأمية. حيث أن الجمعيات الأهلية لها القدرة على تقديم أدوار متنوعة، كما أنها تشارك باقي مؤسسات الدولة –الحكومية منها وغير الحكومية– وسواء كانت نظامية أو غير نظامية– في تنمية رأس المال البشري وفي إعداد الفرد المنتج الذي يستطيع أن يخدم نفسه وأسرته ومجتمعه ويستطيع أن يواكب متطلبات وتحديات العصر الذي يعيشه.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن عدم تواصل المؤسسات الحكومية مع الفئات الاكثر احتياجاً في المجتمع أدي إلي تهميشهم داخل المجتمع، كما أدى تدخل أصحاب المصالح الشخصية من ذوي النفوذ في الضغط علي المؤسسات الحكومية في سوء تنظيم وترشيد استخدام موارد المجتمع بالشكل السليم، مما أدى إلى الاهتمام إلى تشكيل منظمات تعمل في جميع القطاعات للنهوض بموارد المجتمع وتطويره في كافة المجالات، ولكن يلاحظ أن هناك قيودا على نشاط وتشكيل منظمات المجتمع المدني وتحجيم مشاركتها في النشاطات العربية والدولية، وكذلك هناك جمعيات أهلية في القطاعات النسائية والطفولة والمعاقين والمسنين ولكن تحت سيطرة المؤسسات الحكومية. فضلا عن تحجيم مشاركة المنظمات الحكومية في أنشطة القوى الاجتماعية وخاصة الجمعيات الأهلية منها.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات والجمعيات الأهلية قد قدمت العديد من المشاريع التنموية للمجتمعات المحلية بهدف تحقيق الأهداف التنموية في مستوياتها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، إلا أن هذه المشروعات التنموية ورغم انجازاتها على الأرض، واجهت العديد من الإشكاليات والمعيقات مما حال دون تحقيق أهدافها بالكامل، فهي من ناحية لم تنطلق بمعظمها من أولوية الاحتياجات المجتمعية ومن ناحية ثانيه لم تستكمل لتحقيق أهدافها النهائية، بالإضافة لفقدان حالة التوافق ما بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية (الجمعيات الاهلية) مما حد من تفعيل أثار هذه المشروعات التنموية في المجتمع المصري.

لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما واقع المشاركة المجتمعية القوى الاجتماعية (التي تتمثل في الدولة والقطاع الخاص والقطاع التطوعي) وخاصة القطاع التطوعي منه في دعم خدمات ترشيد استخدام موارد المجتمع في المجتمع المصري؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق هدف أساسي مؤداه : رصد دور القوى الاجتماعية في ترشيد استخدام موارد المجتمع للنهوض به. ويتفرع منه أهداف فرعية تتمثل في:

١. التعرف على الجهود التي تبذلها الجمعيات الأهلية وما يمكن أن تطوره من سياساتها وبرامجها لتنمية موارد المجتمع من خلال ما ستظهره هذه الدراسة من نتائج.
٢. تحديد المعوقات والمشكلات التى تحول دون أداء الجمعيات الأهلية لدورها الاجتماعي والاقتصادى.

٣. إلقاء الضوء على تجارب عملية مختلفة لجمعيات أهلية مدنية محلية أو ذات تمويل أجنبي والتي كان لها دوراً فعالاً في تنمية موارد المجتمع المصري.

ثالثا: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة على مجموعة من التساؤلات الرئيسية والتي تتمثل في:

١. ما دور الجمعيات الأهلية (باعتبارها أحد الأضلاع الثلاثية للقوى الاجتماعية) في النهوض وتنمية موارد المجتمع المختلفة؟

٢. ما أهم المعوقات التي تواجه القوى الاجتماعية وتحول دون تحقيق أهدافها في ترشيد وتنظيم استخدام موارد المجتمع المختلفة؟

٣. ما آليات مواجهة ومعالجة المشكلات التي تحول دون تحقيق أهداف القوى الاجتماعية نحو ترشيد استخدام موارد المجتمع.

رابعاً: أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تعتبر هذه الدراسة متممة للدراسات المحلية السابقة التي تناولت دور القوى الاجتماعية في المجتمع المصري، وذلك من خلال تركيزها على المنظمات الأهلية ودورها في تنظيم وترشيد موارد المجتمع لتفعيل التنمية في معظم المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية، وغيرها، سواء كانت جمعيات أهلية ذات تمويل محلي أو ذات تمويل أجنبي.

الأهمية التطبيقية: تساهم هذه الدراسة ومن خلال نتائجها بإلقاء الضوء على ما يلي:

– دور الأجهزة الأساسية (المتمثلة في منظمات حكومية والمنظمات الأهلية) في تنظيم وترشيد مختلف موارد المجتمع .

– بيان المشاكل الحقيقية التي تواجه الجمعيات الأهلية وتعوق قيامها بالدور الفعال المطلوب لترشيد استخدام موارد المجتمع تمهيداً لوضع إستراتيجية للحلول المقترح تنفيذها.

خامساً: حدود الدراسة:

تركز الدراسة على عينة مستهدفة من منظمات المجتمع المدني والمتمثلة في عينة عشوائية من الجمعيات الاهلية ذات التمويل المحلي وعينة أخرى عشوائية ذات التمويل الأجنبي ومقرها في مصر، وتعمل في مختلف المجالات ومنها، التعليم وحقوق الإنسان وحماية البيئة، وفي مجال

مناصرة المرأة، وغيرها من المجالات التي تقوم على تنمية موارد المجتمع، وذلك لبيان مدى مشاركة إحدى القوى الاجتماعية (الجمعيات الأهلية) في تنمية المجتمع، والدور الذي تقوم به في تنظيم وترشيد استخدام موارد المجتمع.

سادساً: مفاهيم الدراسة:

ومن أهم المفاهيم التي تناولتها الدراسة:

١. **مفهوم الدور:** "هو نمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشكل وضعاً اجتماعياً معيناً أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشكلون أوضاعاً اجتماعية أخرى داخل النسق".

٢. مفهوم القوى الاجتماعية:

وللتعرف على ماهية القوى الاجتماعية ينبغي التعرف على مفهوم المجتمع وشكل العلاقة الترابطية التي تربط بين الدولة والمجتمع وذلك على انحو التالي:

٣. مفهوم المجتمع:

يعتبر مفهوم المجتمع من المفاهيم الإشكالية في أغلب النظريات والاتجاهات الفكرية التي تسعى إلى تقديم نظرية نسقية حول الدولة، ويذهب بعض علماء الاجتماع إلى تعريف المجتمع باعتباره "مجموعة من الأفراد الذين ينتظمون بشكل مستمر في أنماط من العلاقات والمنظمات والتفاعلات التي تشمل الأسرة والدين والثروة واللغة والثقافة والآداب.

ويسعى أفراد المجتمع إلى تنظيم أنفسهم في فضاء منظم يمكنهم من خلاله التعبير عن مصالحهم واحتياجاتهم بمعزل عن التنظيم الحكومي الرسمي أي في صورة تنظيمية لها طابع الاستقلال النسبي عن الدولة وهو ما يطلق عليه المجتمع المدني (Civil Society) ويشمل الأحزاب وجماعات المصالح والنقابات والجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية وغيرها من أشكال التنظيمات الحديثة، إلا أنّ هذه القوى الاجتماعية لا تعمل في فراغ وإنما في إطار بيئة معينة تسعى خلالها إلى تحقيق مصالحها من خلال تعبئة الأتباع وممارسة القوة مما يجعلها في مواجهة مع الدولة، وإذا ما تحققت الاستجابة المطلوبة تأكد للدولة دعم المجتمع لها، أي أنّ هناك علاقة تكامل وظيفي بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة هي التي تمنح هذا المجتمع المدني الحق في الوجود ليعبر عن رغبات المواطنين ومشاركتهم، والمجتمع المدني يقدم الدعم والمساندة للدولة طالما أنها تسعى إلى الاستجابة لرغباتهم ومصالحهم.